



وجهة نظر

أحمد غرباب

Ghurab77@gmail.com

شعب الله «الديون»!

الشعب اليمني ما يقدر يعيش من غير "سلف"، والناس في المرحلة الانتقالية بطلوا يسلفوا بعض. بيقولك الأمور مش مضمونة ولو سلفنا من فين ح يرجوا وحال البلد واقف؟

الشيء الثاني يقولك أنا لو استمررت اسلف ح افلس وفيه كثير فعلا فلسوا لأن بيعهم وشرهم يعتمد على الدين والناس ظروفهم صعبة مش قادرين يسدوا يعني يا تتوقف تسلف والبضاعة ما حد يشتريها ياتسلف وتفلس.

المشكلة أن المرحلة الانتقالية بلا عمر صعب تتوقع إلى متى سوف تستمر الأزمة الاقتصادية أو تضمن أن الأمور ستكون أفضل، الاحتمالات واردة، ممكن تكون أسوأ.

ولأننا شعب طيب والغالبية من العاملين شغلهم يومي تجد من يكمل بضاعته دين ويجلس في البيت بانتظار المدينين يسدوه علشان يرجع رأس المال وبالتالي فالاقتصاد واقف

لأن السيولة النقدية غير متوفرة لدى الناس والمكافآت والحوافز مقطوعة عن الموظفين والناس تعودوا يعيشوا على الدين والقضاء والكثير من الشركات سحرت عمالها والمؤسسات الحكومية أصبحت خالية على عروشها من المحفزات والإضائى والعمل اليومي فإن الاقتصاد جامد والسوق راكد والمواطن راقد والجوع جاحد ولا توجد حركة في البيع والشراء والأغلب يصرف من المخزون أو يبيع أو يرهن أو يستدين حتى وقت معلوم حتى يعجز عن السداد ويعجز الدائن عن الدين.

لا يمكن أن ينهض أي اقتصاد أو تنتعش أي حياة في الشارع طالما ظل الانغماس في الصراع السياسي مستمرا والاعتماد على القروض أو المساعدات ومطبعة القلوب ساريا فكل ذلك سيسبب في تآكل السوق والاقتصاد معا وانهيال الأعمال الصغيرة واليومية.

إن أفضل طريقة لإنعاش الاقتصاد هي السعي إلى كل ما من شأنه أن يوفر السيولة النقدية وحالة الخنق التي يعيشها الموظفون تنعكس على المجتمع لأن حركة المكافآت والحوافز والإضافي والمستحقات تساهم في تحريك الاقتصاد اليومي للناس.

النقطة الأهم التي يجب التنبيه لها أن حالة القلق السياسية من عدم استقرار البلد تفري المسؤولين كبارا وصغارا بتأمين أنفسهم بأكبر قدر من الأموال أيا كانت شائعا والوسائل وهو ما يسبب تآكلا داخليا لمؤسسات الدولة فسدادا وشائعا وتلاشيا لمفاهيم المصلحة العامة. اللهم ارحم أبي واسكنه فسبح جناتك وجميع أموات المسلمين اذكروا الله وعطروا قلوبكم بالصلاة على النبي.



جميل علي النويرة

في ثقافة الاختطاف

< تعود ظاهرة الاختطاف إلى الواجهة وبصورة أكبر من سابقها وبأسماء عدة "الخطف والقتل.. الخطف والابتزاز.. الخطف والتهديد" وكانت تقتصر حوادث الاختطاف على السياح الأجانب... واليوم تطال أبناء الوطن الواحد حيث لا يفرق الخاطفون بين كبير أو صغير رجل أو امرأة.. عابر سبيل مسكين أو فقير ...

واللحظة تتطلب موجهة حقيقية لهذه الظاهرة وعدم الاكتفاء بالشجب والتنديد وإطلاق المواقب العابرة، لأن مثل هذه التصرفات لاتمت إلى عاداتنا وتقاليدينا وقيمتنا الأصيلة بأي صلة تذكر ..

وفي مواجهة الاختطاف ينبغي أن تتكاتف كل الجهود والطاقات كل حسب موقعه وطاقته خلف وزارة الداخلية والسلطات المحلية ليصبح الجميع قوة فاعلة في مواجهة هذه الظاهرة الغريبة والتي يصعب علاجها على المدى القريب ..

وكما أن الاختطاف بدأ يندمج في الفترة الأخيرة مناحي أخرى وذلك بالنيل من أبناء رجال الأعمال والمشايخ وأبناء القبائل ومحاولة ابتزازهم بمبالغ مالية باهضة وكذلك الاعتداء على أبناء القوات المسلحة والأمن وإشاعة الفوضى في محاولة لإرباك المشهد السياسي.

وشخصيا غصتني أكبر في محافظة تعز في الطفل الذي تم اختطافه واغتصابه وقتله بطريقة بشعة لاندري هل من قام بهذا الإجرام ينتمون إلى البشر؟؟

ومن صور الاختطاف أيضاً.. البسط على الأراضي والممتلكات وإطلاق الأعيرة النارية وإطلاق السكينة العامة.. واختطاف أرواح الناس بالقتل دون أي ذنب اقترفه، واختطاف سعادة الناس والاعتداء على مصالحهم بضرب الكهرباء والاعتداء عليها.. وكلها آفات قلت أو كثرت نتيجتها واحدة إشاعة الخوف والترجيع والبليلة في أوساط المجتمع.

صدقوني لن تجدي المحاضرات والندوات وورش العمل.. لن ينفعنا في الوقت الراهن إلا تضاهير جميع الجهود للقضاء على هذه الظواهر.. الإعلام المرئي والمقرؤ له دوره الفاعل والمجالس المحلية والوزارات والمدارس ومنظمات المجتمع المدني كلها معنية في تبصير الناس بمخاطر هذه الظاهرة.

وثمة مؤشرات قوية تدل على أن القبيلة بدأت تنتبه لهذا الخطر القادم، وبدأت تحس بمسئولياتها استسغاراً منها بواجباتها وخير دليل على ذلك الموقف النبيل والمشرف لأبناء قبيلة "مراد" في قضية اختطاف حفيد الحاج هائل سعيد أنعم.

لقد صارت هذه الظاهرة تؤلم وتؤذي الجميع وإذا كنا نشعر بالألم فيجب أن نعمل بجدية على إزالة أسباب الألم وإن لانقل طول الوقت أو عرضة نشكو ونشجب ونعتذر.

وينبغي أن نؤكد على دور العلماء والخطباء والوعاظ في مسئوليتهم الملقاة على عاتقهم في تنوير الناس وتبصيرهم بمخاطر هذه الظاهرة وأثرها السلبي على النسيج الاجتماعي والقبلي فضلا عن كونها محاربة لله ولرسوله وخروجاً عن مبدأ الدين القويم... حفظ الله وطننا من كل مكروه...



رغم وجود قوانين :

تلوث المياه الغائب عن الأذهان

بـ (الحفاظ على المياه وحمايتها من التلوث) فتضمنت المادة (46) المعايير والمواصفات الفنية العامة.

وأوردت المادة (47) مايبي : مع مراعاة المادة (54) من هذا القانون تقوم الجهات المختصة بالتنسيق مع الهيئة ، بإصدار تراخيص التخلص من المخلفات والمياه العادمة والزيتوت وتحديد مواقع وأساليب التخلص منها وإقامة منشآتها وإعادة استخدام المياه العادمة المعالجة بالشرط والمعايير والمواصفات المقررة، وبناء شبكات الصرف الصحي وإقامة محطات تحلية المياه وبما يتفق مع القوانين ذات الصلة.

وهناك جهود ودراسات سابقة، حول ظواهر التلوث، وأسبابه وخطورته ، كما تم وضع مواصفات مياه الشرب بعد الرجوع إلى دليل منظمة الصحة العالمية لنوعية مياه الشرب على ذلك وضع مواصفات خاصة تتسجم مع الوضع المحلي اليمني.

إن الدراسات التي أجريت حول أسباب ومظاهر التلوث توصي وتؤكد على أهمية الحفاظ على مواردنا المائية : • منع إقامة منشآت صناعية أو تجارية في مناطق تغذية الأحواض المائية الجوفية.

• منع إقامة أي مقلب قمامة فوق أحواض المياه الجوفية.

• منع إلقاء أي مخلفات خطرة سواء كانت سائلة أو مدخلات زراعية أو ما شابه ذلك إلى مقلب القمامة أو إلى شبكة

ما نسمعه منهم كلاماً مكرراً ومتداولاً من قبل أبسط الناس، ومع ذلك نذكر هنا ، أن الدستور ومختلف القوانين البيئية والمائية قد تطرقت للتلوث .

وتصدرت قضايا البيئة أهم المصادر التشريعية في البلاد وأبرزها الدستور، التي تضمنت التعديلات الدستورية التي حصلت على موافقة المواطنين في الاستفتاء العام بتاريخ 20 فبراير 2001م نصاً يقضي بأن حماية البيئة مسؤولية الدولة والمجتمع وأنها واجب ديني ووطني على كل شخص وهو أول نص يتحدث عن البيئة في دستور يمني.

كما أن قضية البيئة كانت محوراً في تشريعات عديدة صدرت قبل ذلك وتزيد عن 13 قانوناً وقراراً جمهورياً بقانون صدرت خلال الفترة 1990-2000 م ومنها القانون رقم 26 لسنة 1995 بشأن حماية البيئة ويعنى هذا القانون بحماية المجال الحيوي لأشكال الحياة المختلفة في اليمن ومكافحة التلوث وحماية البيئة والمواد الطبيعية في البر والبحر.

وأصدر مجلس الوزراء القرار رقم (253) لعام 1999م بشأن الموافقة على المواصفات القياسية اليمنية وأوكل المهام ذات العلاقة بنوعية المياه والتلوث إلى الجهات المعنية.

وأخيراً توجت الجهود التشريعية المتعلقة بالمواد المائية وتنميتها وحمايتها من التلوث بقانون المياه رقم (33) لعام 2002م وتعديلاته، فقد أقر القانون حيناً من مواده لمواجهة التلوث، وخاصة في بابه السادس المعنون

خطوة جيدة أن يكون هناك تنسيق وتواصل بين قطاع المياه والسلطة القضائية ، لأن المؤمل في القضاء هو مواجهة الجرائم التي ترتكب في حق الثروة المائية ، فمؤخراً قرأنا خبراً مقتضباً مفاده أن الهيئة العامة للموارد المائية نظمت أواخر ديسمبر الماضي دورة تدريبية خاصة للمأموري الضبط القضائي في اليمن حول حماية المياه وتطبيق القانون ضد مرتكبي الجرائم المائية، بمشاركة 60 شخصاً من مأموري الضبط القضائي ومدراء فروع الهيئة العامة للموارد المائية، وغياب المهتمين الإعلاميين بهذا الشأن - .

غير أنه يلاحظ في مثل هذه الفعاليات هو التركيز على موضوع الحفر العشوائي وأن اليمن على شفير كارثة نتيجة استنزاف المياه الجوفية، وأنا هنا لا أقلل من هذه الحقيقة، ولكن دائماً ما تغفل حقيقة أخرى وهي أن الكثير من المياه المتاحة معرضة للتلوث، وتصبح غير ذات جدوى.

والتشريعات والقوانين الصادرة لم تكن فقط موجهة لحماية المورد الجوفي، وإنما أيضاً تضمنت حماية المياه وخاصة مياه الشرب من التلوث، وجدبر بنا أن نتناولها ونطرحها باستمرار في أذهاننا أمام المعنيين بتطبيق وتنفيذ قانون المياه رقم (33) لعام 2002م، وهذا لم أجده في الكلمات التي ألقيت في تلك الدورة .

واعتقد أن الكثير من كبار المسؤولين بقطاع المياه لم يقرأوا قانون المياه، وكل



خالد الصعفاني

khalidjet@gmail.com

ألوان العام الجديد.. علم وحلم

.. عموماً كانت الألوان التي رسمت الفرحة باستقبال العام الجديد مميزة على ذلك النحو الذي المهب الحماس والروفق في ليلة دبي الإمارات وطوكيو اليابان وسيدني أستراليا وبرلين المانيا وروما إيطاليا ونيويورك أميركا..

اخبراً

.. العالم تحدث عن فرحة لا توصف بالعام الوليد واطلقوا معه أملاً بحياة أفضل واستقرار عالمي وهدهد بيئي يريح الأرض وسكانها .. ومثلما تمنى العامة تناول بعض الساسة بعضاً من الهوم العامة بطريقة مثالية ولكن فقط الأيام من ستبثت ضدك الساسة من كذبهم .. ألوان الابتهاج عندك الكثير للعامه حول العالم وجمعت المليارات على الحلم بعالم نظيف وامن ، وهم ما ستبثت 365 يوماً بدأت الاربعاء الفائت وتنتهي في ذات أربعا قبل ألوان العام التالي 2015 م ..

.. وفي المانيا وحدها أنفق الناس هناك نصف نفقات الهدايا في شراء كتب .. بالمناسبة .. الهدايا لم تكن عطوريا ومكياجات وورودا وملابس فقط بل شملت وفق بعض التقارير مأكولات ومشروبات روحية ولعبا ومنتجات تقنية وأدوات منزلية ومواد بناء وكهربائيات ربما خدمت مبادئ الهدية أي شيء يجلب الفرحة على الشخص باعتباره لا يجب هذا الشيء أو ساك فقط بل يحتاجه أيضا، وهذا ربما ذك إهداء الصحون ومغالق الأبواب والكتب ونحوها بمناسبة أعياد الميلاد ..

.. شخصياً لا أتخيل ردة فعل إيجابية لأحدهم بعد استلامه عندما مثلاً هدية بمناسبة ما كتاباً أو صنفاً أو طقم "دساميس" .. ذلك أن الهدية في أذهاننا ارتبطت بما يوكل أو يستهلك للملبس أو تلك التي تستخدم في الاتصال باعتبار الموبائل ومؤخراً الآي باد أفضل ما يمكن هداؤه !..

.. ساعات لا تمل بين قنوات الأخبار والترفيه خليجية اللسان أو مصريه، عربية كانت أو أجمية ومررت بلحظات ولقطات لا تكاد تنسى معها موجة الابتهاج بالعام الوليد الذي كان يعني المسيحيين في السابق أكثر غيرهم، أما اليوم فقد أصبح مقهى ابتهاج وفرحاً وعيدا عالمياً مفتوحاً من كل أصقاع الأرض خصوصا بعد الاهتمام الذي أصبح يبديه مسيحيو الشرق بأعياد الميلاد ..

.. والاحتفال بأعياد العام الجديد ليست يوماً بل تجري لأيام عديدة بين ديسمبر ويناير وتكون ليلة رأس السنة منتصف ليلة الحادي والثلاثين من ديسمبر بمثابة أعلى لؤلؤة في تاج الفرحة بذلك العام ..

.. التقارير التي تابعتها لأيام وفي مختلف القنوات شهدت على هدايا أعياد ميلاد متنكحون بين الأهل والمعارف والأحباب .. ووفق أحدها فانه تم اتفاقاً ما قيمته 13 مليار دولار عليها